2.

استحداث فرص عمل في القطاع الخاص النظامي: عدم مساواة في عوامل الإنتاج وإنتاجية كلّيّة منخفضة لعوامل الانتاج وكساد في الطلب على اليد العاملة

2

النتائج الرئيسة

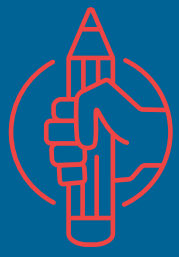

ينمو القطاع النظامي الخاص في المنطقة العربية بمعدل مرجح يبلغ 2 في المائة، حيث يبلغ معدل نمو المؤسسات الصغيرة أدنى معدلاته.	لا تزال الحصص من الأجور في القطاع الخاص النظامي منخفضة مقارنة بحصة رأس المال في الإنتاج، مما يشير إلى زيادة عدم المساواة في الدخل على مستوى مدخلات عوامل الإنتاج.	تكشف مقارنة مؤسسات الأعمال في البلدان العربية مع البلدان ذات مستويات الدخل المماثلة عن أن الانتاجية الكليّة لعوامل الانتاج في قطاع التصنيع في مؤسسات الأعمال العربية أقل، في حين أن إنتاجية العامل قابلة للمقارنة.
تسجل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم أدنى مستوى للإنتاجية الكليّة لعوامل الانتاج في المنطقة العربية، وهي توظّف عمالاً أقلّ مهارة مقارنة بالشركات الكبيرة.	ترتبط الابتكارات في الاقتصادات العربية النظاميّة، على الصعيد القُطري، بحصّة أدنى للأجور من الناتج بالنسبة إلى حصة رأس المال ونمو أكبر للعمال.	تعتمد درجة الارتباط بين الطلب على العمالة والابتكارات على القطاع نفسه.
تعتبر مرونة العمالة منخفضة في معظم البلدان العربية وأقل بكثير مما هي عليه في بلدان تسجل متوسط الدخل نفسه؛ ومستويات المرونة في العراق سلبية على مستوى العمل في القطاعات كافة.	يشكل الاستقرار السياسي الشغل الشاغل لمؤسسات الأعمال الخاصة في المنطقة العربية، لا سيما أنّ بعض الشركات أكثر مرونة في مواجهة عدم اليقين السياسي من غيرها.	

2. استحداث فرص عمل في القطاع الخاص النظامي: عدم مساواة في عوامل الإنتاج وإنتاجية كلّيّة منخفضة لعوامل الانتاج وكساد في الطلب على اليد العاملة

ألف. لمحة عامة

من المتوقع أن تؤدي جائحة كوفيد-19 إلى الحدّ من دينامية نمو القطاع الخاص وإلى استحداث فرص عمل في القطاعات الإنتاجية التي تؤدي أكبر قيمة مضافة بين أنشطة الناتج المحلي الإجمالي، والأهم من ذلك، حدوث ما سبق في القطاعات التي تتطلب عمالة أكثر كثافة. وتشمل هذه القطاعات الفنادق والمطاعم، وتجارة التجزئة، والصناعة التحويليّة، والأنشطة التجارية والإدارية[1]. ومن المتوقع أن تكون خسائر الناتج في هذه القطاعات مرتفعة في الكثير من الاقتصادات العربية، مما سيؤدي بالتأكيد إلى خفض الطلب على العمالة إلى مستويات قياسية منخفضة. توقّف الفصل الأول على عدد ساعات العمل التي تمّت خسارتها في الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2020. وفي حين أن هذه الدراسة سوف تظهر، في مرحلة لاحقة، السُبُل التي يمكن أن يخفّف من خلالها صانعو السياسات من تأثير جائحة كوفيد-19 على الإنتاج على المدى القصير، سيمهد هذا الفصل الطريق أمام السياسات المتوسطة والطويلة الأجل. فمن بين 2.8 مليون شخص من صافي الوافدين الجدد إلى سوق العمل سنوياً، يعمل معظمهم في القطاع غير النظامي أو في القطاع العام. وسيركز هذا الفصل أساساً على السياسات اللازمة لاستحداث فرص عمل إضافية في القطاعات الإنتاجية التي يمكن أن تواكب النمو في عرض اليد العاملة. كما أنّه سيركّز على دور التكنولوجيا، واستبدال العمالة برأس المال الثابت، والإنتاجية، ومرونة العمالة على مستوى الأعمال التجارية والصناعة[2]. سيعرض التحليل القطاعات الأكثر إنتاجية وابتكاراً والأكثر توظيفاً في القطاع الخاص النظامي العربي غير النفطي[3].

[1] ILO, 2020b. COVID-19: Labour Market Impact and Policy Response in the Arab States. Briefing Note with FAQs.

[2] وقد استخدمت أحدث الدراسات الاستقصائية التي أجراها البنك الدولي بشأن المؤسسات في مجموعة مختارة من الدول العربية. تشمل هذه الدراسة مجموعة واسعة من المؤشرات المتصلة بتنمية القطاع الخاص، مثل بيئة الأعمال التجارية، والبنية التحتيّة للقطاع الخاص، ومبيعات النواتج وعرضها، والمنافسة، والابتكار، والقدرة، والمالية، والعلاقات بين المؤسّسات التجارية والحكومات، والتجارة، والأهم من ذلك، الطلب على العمل، والتكنولوجيا والابتكار، ورأس المال البشري.

[3] ونبني تحليلنا في هذا الفصل على القطاعات الخمسة التالية :(1) الصناعة التحويليّة؛ (2) البناء (3) البيع بالجملة والتجزئة (4) الفنادق والمطاعم (5) النقل والاتصالات ومن أجل زيادة صلابة الدراسة، نحدّ التغطية القُطريّة بمن له عدد مقبول من الملاحظات المرتبطة بالمؤشرات التي نعتزم رصدها كافة. كما أسقطنا القيم المتطرفة لتجنب أي تحيّز في القياس ولتقليل تأثيرها على تقديراتنا. والشيء الوحيد الذي يستحق الذكر هو أن الدراسة السابقة التي أجراها القطاع الخاص لا تزال توفر معلومات قيمة. فمنذ التغييرات الهائلة التي حدثت في عام 2010، واجهت المنطقة ركوداً اقتصادياً، ومن المتوقع أيضاً أن تعاني من انكماش في دوراتها الاقتصادية في عام 2020 مع تراجع الانتعاش الاقتصادي في عام 2021. يمكن تفسير هذا الركود بحالة التحول البنيوي المحدودة في الاقتصادات غير النفطية مثل تونس والمغرب ومصر والأردن، والتدهور القطاعي في لبنان والبلدان المتضررة من الصراعات، دون أن ننسى عدم التنويع في الاقتصادات الغنية بالموارد الطبيعية. ويؤكّد هذا التشبيه أن استخدام الدراسة القديمة (2011-2016) بشأن تنمية القطاع الخاص لا يزال يوفّر رؤًى قيمة للخطاب المستقبلي للسياسات، ممّا يؤدّي إلى استحداث فرص العمل والإنتاجية والشمولية من ناحية، مع الحد من عدم المساواة من ناحية أخرى.

باء. تفاوت في الاستثمار في رأس المال والعمالة في الانتاج: أثر الاستبدال

تتراجع حصة دخل العمال في أنحاء العالم كافة وانخفضت من 53.7 في المائة في عام 2004 إلى 51.4 في المائة في عام 2017[4]. ولا تزال آثار هذا الاتجاه غامضة لأن القوى التي تقف وراء انخفاض الأجور لم يتم التحقيق فيها وفهمها بعد[5]. فمن المتعارف عليه عموماً أن الأجور مقابل العمل هي المصدر الرئيس لدخل الأسرة المعيشية. وبالتالي، فإن العوامل التي تؤدي إلى انخفاض الطلب على العمل وإلى تراجع حصة الأجور من مجموع الدخل، من المرجح أن تؤدي إلى تفاقم التفاوت في الدخل، وبخاصة في ظلّ حصة أعلى من نسبة الاستثمار في رأس المال مقارنة مع العمالة في الإنتاج[6]. ويمكن تبرير هذه الفرضية على النحو التالي: تتركز ملكية رأس المال بين يدي الأغنى، ويمكن أن تؤدي زيادة حصة رأس المال في الإنتاج في نهاية المطاف إلى زيادة الدخول لمن هم في أعلى فئة مئيّة من نسب توزيع الدخل، ما يوسّع فجوة التفاوت بين أصحاب رأس المال وأصحاب الأجور.

باختصار، تعبّر حصة الأجور من الدخل عن أهمية مختلف أنواع مشاركة العمالة في توليد النواتج وتقيس كثافة مدخلات العمل في عملية الإنتاج. وفي الوقت نفسه، يمكن اعتبارها مقياساً للإنتاجية. وتشير الشركات التي تدرّ مستويات أعلى من الإيرادات والتي تتمتّع بمستوى ثابت من تكاليف اليد العاملة على الأمد القصير إلى زيادة الكفاءة في الإنتاج. وعلى العكس من ذلك، فإن ارتفاع مدخلات العوامل مقابل إجمالي الإيرادات يعكس انخفاض مستوى الدراية وانخفاض الكفاءة الناجم عن التكنولوجيات القديمة إذا وضعنا جانباً الأوضاع التشريعية والمؤسسية. وتبقى مسألة الاهتمام رهناً بما إذا كان بالإمكان تخفيض حصة عوامل الانتاج المستخدمة. والجواب هو نعم. ومن الناحية النظرية، فإن صدمة تكنولوجية عشوائية ستزيد الإنتاجية وتخفض تكلفة الإيجار المرتبطة بكلّ من رأس المال والعمالة بالنسبة للناتج. مع ذلك، فقد لا يختلف ارتفاع الانتاجية بالمقارنة مع كلفة عناصر الانتاج بشكل دائم بما أنّ مستوى أعلى من المبيعات قد يؤدّي إلى طلب أعلى على رأس المال والعمالة على المدى الطويل، وذلك حسب مستوى صلابة ثمن عناصر الانتاج المستخدمة وأحدث الابتكارات في الانتاج[7].

قد يكون الوضع في المنطقة العربية مختلفاً. في حال اعتبار قطاع الصناعة التحويلية كمؤشر، تكون الكفاءة في الإنتاج منخفضة نسبياً (وسيرد في وقت لاحق مستوى الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج بالمقارنة مع فئات الدخل المماثلة)؛ كما أنّ أسعار الطاقة المدعومة في مصر وتونس وبلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية، على سبيل المثال، تأتي لصالح الإنتاج ذي رأس المال المكثّف، مما يؤدي إلى انخفاض ريع الأجور مقارنة بريع رأس المال وتعزّز عدم المساواة للأسباب نفسها المذكورة أعلاه. وكما ورد آنفاً، فإن العوامل التي تقف وراء انخفاض حصص الأجور ليست مفهومة تماماً، ولكن في المنطقة العربية، قد تفسر الفجوة التكنولوجية والاستعاضة الأكبر عن عوامل الإنتاج الدور المهيمن لرأس المال في الإنتاج مقارنة بالعمالة (الشكل 6). وبما أن حصة رأس المال من البيع أعلى بكثير من حصة اليد العاملة في معظم البلدان العربية، فإن أي زيادة في العمالة قد لا تتناسب مع الزيادة الهامشية في الناتج.

ويبين الشكل 6 أن الشركات في الدول العربية كانت تميل في عام 2013 إلى إنفاق حصة أعلى بكثير

[4] ILO, 2019a. The Global Labour Income Share and Distribution.

[5] ILO, 2014. Global Wage Report 2014/15: Wages and income inequality.

[6] Wolff, E. N., 2010. Recent trends in household wealth in the United States: Rising debt and the middle-class squeeze – an update to 2007. Working Paper No. 589.

[7] Mangin, S., 2014. A theory of factor shares. Discussion Paper 19/14. Monash University, Department of Economics.

من مجموع إيراداتها على ريع رأس المال مقارنة بالأجور، كما هو الحال في مصر والأردن ولبنان وتونس. وتشير مقارنة الأجور كحصة من إجمالي الإيرادات في البلدان العربية مع البلدان الأخرى ذات مستويات الدخل المماثلة، إلى إن حصّة الأجور من الدخل أدنى، في معظم الدول العربية، للعام نفسه، حتى في البلدان ذات المخزون التكنولوجي الأعلى (مرتبط بالإنتاجية الكليّة لعوامل الانتاج)[8]. وإذا ما استمرّ هذا التحيز نحو كثافة أعلى في رأس المال، فسوف يؤدي ذلك في نهاية المطاف إلى خفض الأجور، مما يقلل من نوعية الوظائف ويغذي التفاوت بين مدخلات العوامل بشكل أكبر[9].

بيّن استقصاؤنا للأجور وأسهم رأس المال على المستوى القطاعي، أن حصة الأجور في الصناعة التحويلية أقل حتى من المتوسطات المجمّعة للبلد كما أنّ حصّة رأس المال أعلى في هذا القطاع. وينطبق ذلك على الدول العربية كافة ويمكن أن يفسر معضلة ارتفاع إنتاجية اليد العاملة وانخفاض الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج في الصناعة التحويلية. فالبلدان ذات الدخل المشابه في آسيا وأمريكا اللاتينية، على سبيل المثال، تشهد عكس ذلك تماما، أي حصة من الأجور في الصناعة التحويلية تفوق المتوسط، مقارنة بقطاعات أخرى. وبالتالي، من الممكن التشجيع على تحويل الإنتاج إلى قطاع الصناعة التحويلية في المنطقة العربية. ومع ذلك، فإن التحول نحو أنشطة أكثر إنتاجية، مثل الصناعة، ينبغي أن يأخذ بالاعتبار أيضاً شركات ذات قدرة أعلى على التوظيف بدلاً من إنتاجية أعلى وذلك نتيجة لنمو العمالة المنخفض مقارنة بنمو الناتج. أما القطاع الوحيد الذي لديه حصة أعلى من الأجور فهو قطاع الفنادق والمطاعم. هنا، تعتبر حصة الأجور أعلى من حصة رأس المال، بما أنّ هذا القطاع معروف على أنه أكثر كثافة في العمالة من القطاعات الأخرى.

وعلى الرغم من الدروس الكثيرة التي لم تُستخلص بعد من جائحة كوفيد-19 الحالية، فقد اتفق عدد من الباحثين على أنه، على غرار الأوبئة الأخرى، من المتوقع أن يؤدي تفشي فيروس كورونا إلى تفاقم عدم المساواة للأسباب التالية: أولاً، يمكن أصحاب رؤوس الأموال الاعتماد على

الشكل 6. كلفة رأس المال والأجور كنسبة من مجموع المبيعات 2019

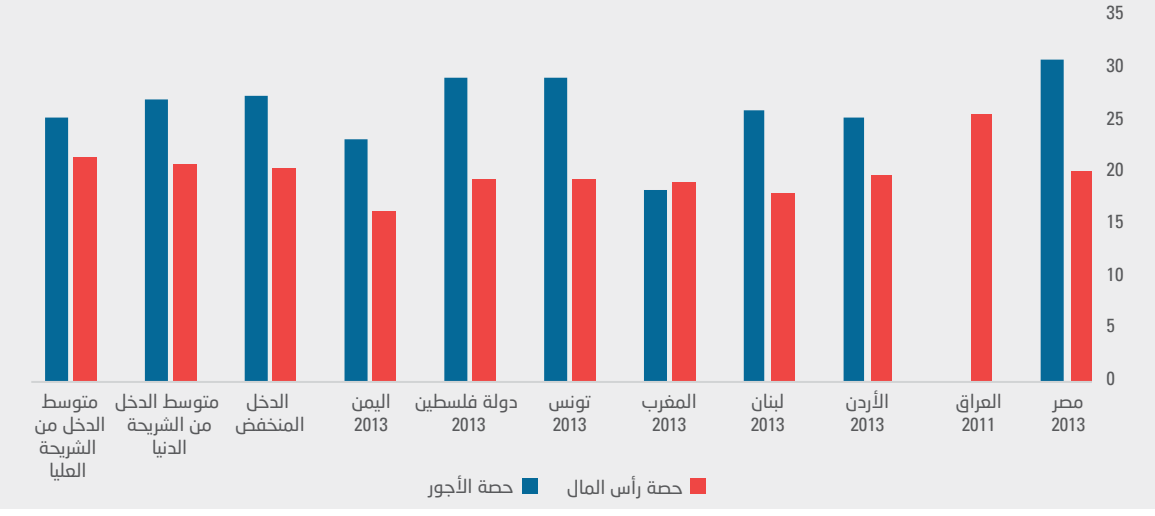

المصدر: حسابات الإسكوا استناداً إلى الدراسات الاستقصائية للمؤسسات.

[8] وقد جعل عدم توافر البيانات من المستحيل العمل على مقارنة حصة رأس المال.

[9] ترجع الزيادة في حصص الأجور في البلدان العربية التي أجرت دراسات استقصائية متعددة إلى الانخفاض الكبير في مبيعاتها وليس إلى التوظيف الإضافي. ويتضح هذا الأمر بشكل أكبر عند تقييم مبيعات مؤسسات الأعمال في الأردن ولبنان ودولة فلسطين.

ثرواتهم وقدرتهم على الوصول إلى الوسطاء الماليين من أجل تخطي الأزمة والتعافي منها على نحو أسرع؛ ثانيا، سينخفض الطلب على العمالة ذات المهارات المنخفضة انخفاضاً كبيراً، في حين أن العمالة ذات المهارات العالية لن تتأثر إلا بشكل طفيف لأنها تكمل عادة التقدم التقني؛ وثالثاً، قد تدفع الجائحة إلى زيادة التشغيل الآلي للإنتاج لتقليل التفاعل الاجتماعي إلى الحد الأدنى، وهو أمر يؤدي بدوره إلى نشر المزيد من رأس المال أو الماكينات في الإنتاج.

جيم. رأس المال وحصة الأجور والتكنولوجيا

وبافتراض أن رأس المال والعمالة يكمل كل منهما الآخر في الدول العربية، فإن ذلك يعني أن أي زيادة في حصة رأس المال ستزيد من نسبة رأس المال إلى العمل، وكذلك الإنتاجية الهامشية للعمالة، وفي نهاية المطاف الأجور التي تفرط في التعويض عن التراجع في العمالة بأجور أعلى. ومع ذلك، إذا حلّ رأس المال محلّ العمالة، فإن التكنولوجيات المعززة لرأس المال يمكن أن تزيد من كثافة رأس المال مع الوقت وأن تؤثر سلباً على حصة الأجور[10]. وتبرر البيانات الواردة في الشكلين 7 و8 هذا الادعاء. وتميل الشركات التي تنفق على البحث والتطوير والابتكار إلى خفض حصة اليد العاملة وزيادة حصة رأس المال من الدخل. ويدل هذا الأمر على أن التكنولوجيات الأحدث المستخدمة في الإنتاج تميل إلى إبطاء نمو العمالة. ويمكن الادعاء بالعكس أيضاً، أي أن التكنولوجيا معززة بالعمالة، وأن توظيف المزيد من رأس المال يكمل العمالة في الإنتاج. سوف تكشف الأقسام اللاحقة من هذا الفصل أن الشركات التي تبتكر تشهد أيضاً نمواً أكبر في العمالة على الصعيد القُطري. غير أن المزيد من الابتكارات يرتبط أيضاً بحصة أجور متراجعة. ويؤدي ذلك إلى الاستنتاجات التالية: أولا، تزيد التكنولوجيا من حصة رأس المال ولكن ليس من العمالة في الإنتاج، وقد تنتقل الموارد من اليد العاملة إلى رأس المال؛ ثانياً، يحفز الابتكار نمو العمالة، حيث يرتبط نمو العمالة هذا بانخفاض في حصص الأجور مقارنة

الشكل 7. حصة رأس المال والأجور، حسب الابتكار

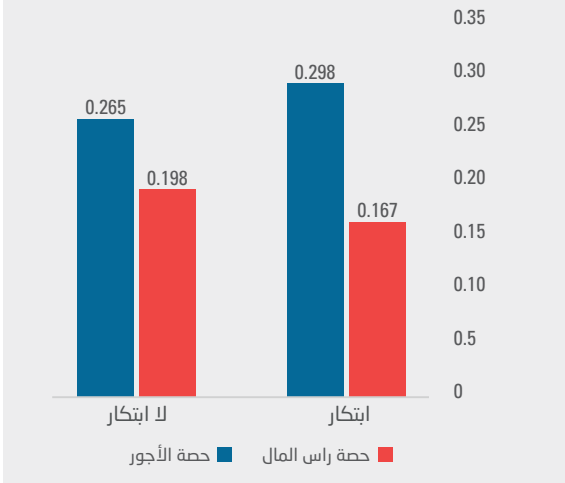

المصدر: حسابات الإسكوا استناداً إلى الدراسات الاستقصائية للمؤسسات.
ملاحظة: يستند التحليل إلى أحدث موجات الدراسات الاستقصائية التي تقدم بيانات عن كل من رأس المال والأجور.

الشكل 8. حصة رأس المال والأجور، حسب البحوث والتطوير

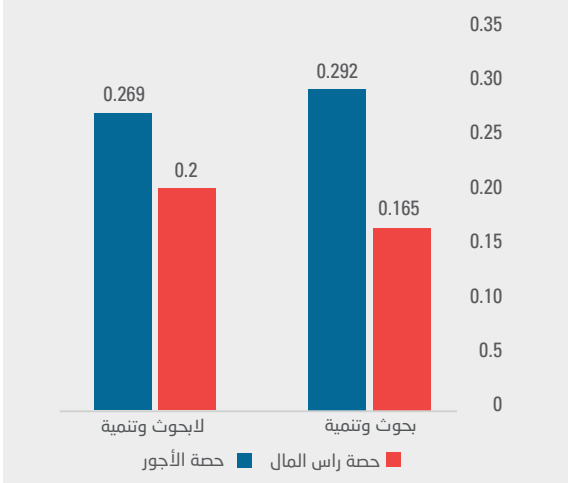

المصدر: حسابات الإسكوا استناداً إلى الدراسات الاستقصائية للمؤسسات.
ملاحظة: يستند التحليل إلى أحدث موجات الدراسات الاستقصائية التي تقدم بيانات عن كل من رأس المال والأجور.

[10] كما يمكن أن يؤدي انخفاض أسعار الفائدة أو معدلات إهلاك رأس المال دوراً مماثلا لدور التقدم التكنولوجي في خفض تكلفة رأس المال المستخدم.

بحصة رأس المال، وهو ما سيتم تناوله لاحقاً في هذا الفصل. عليه، يكون الابتكار يوسّع فجوة عدم المساواة بين مدخلات عوامل الانتاج.

لا يزال حجم استبدال مدخلات عوامل الانتاج يغيب عن هذا التحليل. ومن المعروف أن ما من نظرية واحدة تحدّد التحوّل في حصص عوامل الانتاج. فقد أشار هاتشينسون وبيرسين إلى أن التحولات التي تعرفها هذه العوامل ترجع إلى التغيّرات التكنولوجية المعززة لرأس المال، وأسعار السلع الوسيطة، وكفاءة الإنتاج، وتكاليف تعديل العمالة[11]. حيث أشار إلى أن عوامل انتاج مثل القدرة التنافسية وقوة السوق تضطلع بدور رئيس في الفروق بين رأس المال وحصص العمالة[12]. ومع ذلك، ومع تقدم الثورة الصناعية الرابعة، أصبحت التكنولوجيا محركاً رئيساً لاستبدال رأس المال والعمالة؛ وقد يؤدي الجمع بين التشغيل التلقائي الإضافي على مستوى الإنتاج وبيئة العمل الجديدة العادية نتيجة لـ كوفيد-19 إلى إمكانية استبدال إضافية.

دال. رأس المال وحصة الأجور وغيرها من خصائص الشركات

سيراجع هذا التحليل الخصائص الأخرى للشركات وعلاقتها بالحصة من الأجور ورأس المال، بدءاً من حصة الأجور ورأس المال التي تتخذ من حجم الشركة معياراً. حسب الشكل 9، تنخفض حصص الأجور، في المنطقة العربية كلّما كبر حجم الشركة، ويكون للشركة حصة رأسمالية مستقرة نوعاً ما. تبقى هذه العلاقة بين حصة الأجور وحجم الشركة متّسقة على مرّ السنين في البلدان التي لديها أكثر من نقطة بيانية واحدة. ويُلاحظ أيضاً نمط مماثل يتمثّل في انخفاض حصة الأجور في البلدان الأخرى كافة التي لديها شرائح دخل مماثلة. ومع ذلك، لا بد من الإشارة إلى أن انخفاض حصص الأجور لدى الشريحة العليا من الدخل المتوسط في البلدان العربية أكبر منها لدى الشرائح الأخرى. ولاختبار

الشكل 9. حصص عوامل الانتاج بحسب حجم المؤسسة: الدول العربية مقابل شرائح الدخل المختلفة

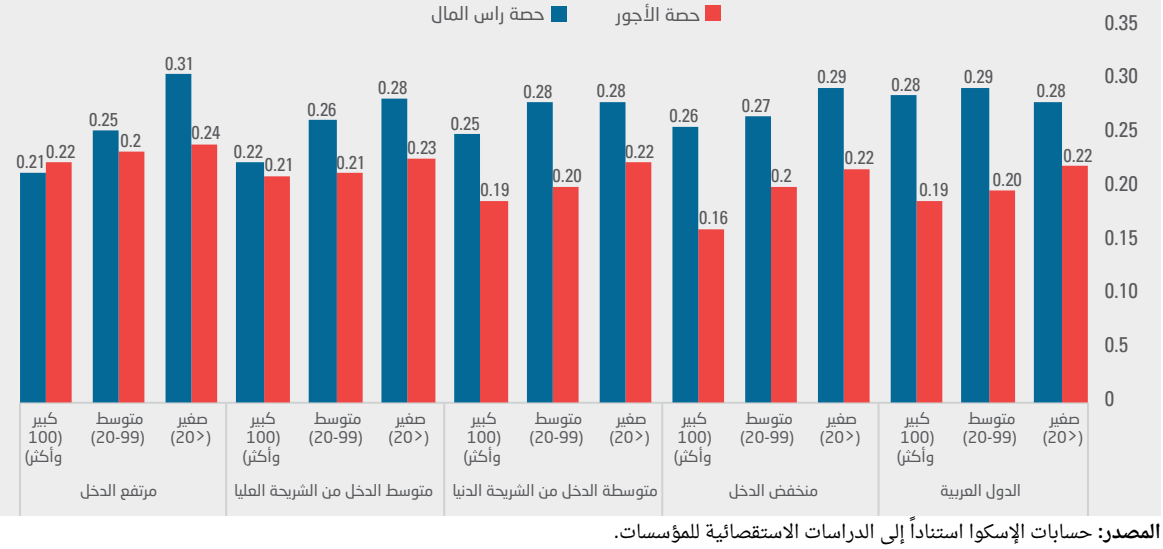

المصدر: حسابات الإسكوا استناداً إلى الدراسات الاستقصائية للمؤسسات.

ملاحظة: يستند التحليل إلى أحدث موجات الدراسات الاستقصائية التي تقدم بيانات عن كلفة كل من رأس المال والأجور.

[11] Hutchinson, J. and D. Persyn, 2012. Globalisation, concentration and footloose firms: in search of the main cause of the declining labour share. *Review of World Economics*, vol. 148, No. 1, pp. 17-43.

[12] المرجع نفسه.

النتائج القطاعية، تمّ التحقّق من التغيير في حصة اليد العاملة ورأس المال في قطاع الصناعة التحويلية، على افتراض أن هذا القطاع سيحاكي وظيفة إنتاج كوب – دوغلاس. وجاءت النتائج مماثلة للبيانات الواردة في الشكل 9، وهي أن قطاع الصناعة التحويلية يعاني من انخفاض حصة الأجور مع زيادة حجم الشركة. ويبقى الاتساق سمة هذا التحليل بالنسبة لشرائح الدخل المختلفة في الدول العربية والبلدان الأخرى.

يمكن تبرير النتائج الواردة في الشكل 9 على النحو التالي: تتركز عادة التكنولوجيات الأفضل والحصص الأكبر من السوق بين الشركات الأكبر حجماً، ممّا يجعلها أكثر ربحية وإنتاجية من المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. وتأكيداً على هذه الحجة، كشفت ملاحظة عن مستوى الابتكار (بوصفه يعطي فكرة غير مباشرة عن التكنولوجيا) في الدول العربية أن الشركات الكبيرة تميل في المتوسط إلى الابتكار أكثر من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. غير أنه من المثير للدهشة أن يكون التأثير على حصة الأجور أعلى دائماً في حين أن الانخفاض في حصة رأس المال في البلدان العربية يكاد لا يُذكر.

الإطار 2. حصص عوامل الانتاج والجنس

يبين الشكلان أدناه مدى تأثر حصة الأجور بجنس أصحاب الشركة وإدارتها العليا، بإشارة إلى الدور التقدمي للمرأة في القطاع الخاص العربي. ويسود توافق آراء عالمي على أن المرأة أقل حظاً من الرجل عندما يتعلق الأمر بالقابلية للتوظيف، ولا سيما في القطاعات غير الزراعيةأ. ويكشف التحليل الوارد أدناه أن الشركات التي تغلب عليها ملكية النساء تميل إلى إنفاق المزيد على أجور الموظفين وربع رأس المال مجتمعة، مقارنة بالشركات التي يهيمن عليها الرجال. حتى الأجور ورأس المال يزيدان عندما تكون ملكية الشركات تعود إلى النساء فقط. وينطبق الأمر نفسه على الشركات التي تترأس إدارتها العليا امرأة. وتجدر الإشارة إلى أن الأرقام الواردة أدناه لا تهدف إلى إظهار أن النساء في المنطقة العربية أقل كفاءة على مستوى توظيف الموارد. ومع ذلك، قد يعود الأمر إلى أن النساء يرأسن عموماً شركات أصغر من تلك التي يرأسها رجال. وإذا نظرنا إلى النسبة المئوية للشركات التي تملكها سيّدات، فإن 80 في المائة من ملكية النساء في المنطقة العربية تكون على شكل ملكية فردية. بالاعتماد على تحليل نمو العمالة بين الشركات حسب الملكية ما بين الجنسين، فإن الشركات التي تملكها النساء تشهد نمواً في العمالة أكبر منه في الشركات الأخرى

حصة عوامل الانتاج، حسب جنس مالك الشركة

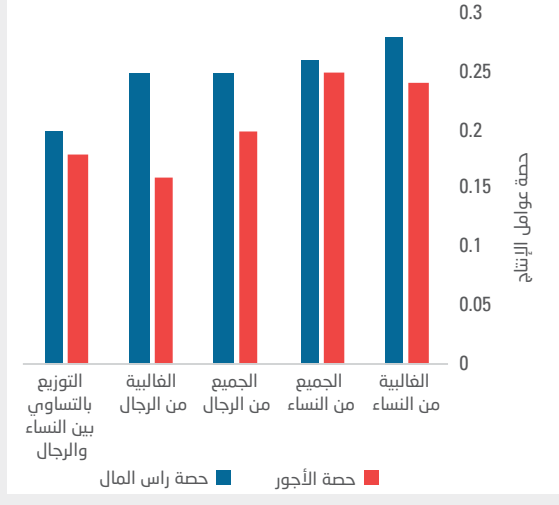

حصة عوامل الانتاج، حسب جنس المسؤول عن الإدارة

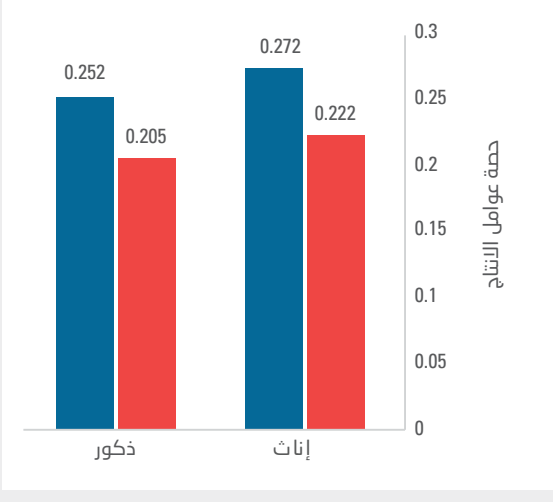

المصدر: حسابات الإسكوا استناداً إلى الدراسات الاستقصائية للمؤسسات.

ملاحظة: يستند التحليل إلى أحدث موجات المسوح التي تقدم بيانات عن كلفة كل من رأس المال والأجور.

.United Nations, 2007. Indicators of sustainable development: guidelines and methodologies. Third Edition. Methodology sheets

بصفة عامة، تكون حصة الأجور أقل وحصة رأس المال أعلى في المنطقة العربية مقارنة بالمناطق الأخرى، ممّا قد يعكس ظاهرة إعادة توزيع الدخل من العمال إلى رأس المال. وعلاوة على ذلك، فإن ربط نسبة متوسط حصة الأجر بمتوسطه يكشف أن لدى معظم بلدان المنطقة معدلاً أقل من واحد، مما يشير إلى تزايد التفاوت بين أصحاب الأجور أيضاً. ويمكن استخدام هذا التفسير لعرض الأفضلية الممنوحة لتخصيص عوامل الانتاج المستخدمة في المنطقة العربية.

في الختام، لا شك في أن التقدم التكنولوجي قد زاد من رفاه الناس وأنه لا ينبغي وضع سياسات تحول دون استخدام التكنولوجيات المعزّزة لرأس المال. مع ذلك، تبقى الحاجة إلى سياسات سليمة لإعادة التوزيع تهدف لزيادة المكاسب المحققة من النمو والابتكار كلما أصبحت التكنولوجيا ضرورة لاستكمال رأس المال البشري. فالتركيز على تعليم ومهارات أفضل نوعية قد يزيد من رأس المال البشري، ويتجنب الأثر البديل لرأس المال في قطاعات عديدة، ويساعد في عمليات التحوّل البنيوي عن طريق تحقيق التوازن بين العمالة ورأس المال بشكل أكثر تناسباً، والحد من الاستخدام المفرط لرأس المال. كما يمكن الحكومات أن توجه التغييرات التقنية في الإنتاج نحو سياسات تعزز التكنولوجيات التي تزيد من عدد العمال عن طريق توفير حوافز مثل المزايا الضريبية والإعانات الهادفة، بينما تقلّل من أي وجه من أوجه القصور الناتجة عن إعادة تخصيص الموارد.

هاء. الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج

انطلاقاً من التحليل السابق في هذا الفصل، سيتم قياس الانتاجية الكليّة لعوامل الانتاج في بلدان عربية مختارة من أجل التحقق من تأثير عوامل أخرى غير رأس المال والعمالة والسلع الوسيطة على عملية الإنتاج. ويتطلب حساب الانتاجية الكليّة لعوامل الانتاج تحديد أثر رأس المال والعمالة والسلع الوسيطة لمعرفة أثر العوامل الأخرى على الإنتاج. وبما أن الشركات لا تستطيع تحديد قيمتها الجوهرية من الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج، فإنه يشار إليها عادة باسم بقايا سولو (Solow residual). ويتمّ تطبيق وظيفة إنتاج كوب دوغلاس البسيطة لحساب الانتاجية

الشكل 10. نسبة الشركات التي تبلغ فيها الانتاجية الكلية لعوامل الإنتاج معدلات أعلى من متوسط الشركات في بلدان ذات دخل مشابه

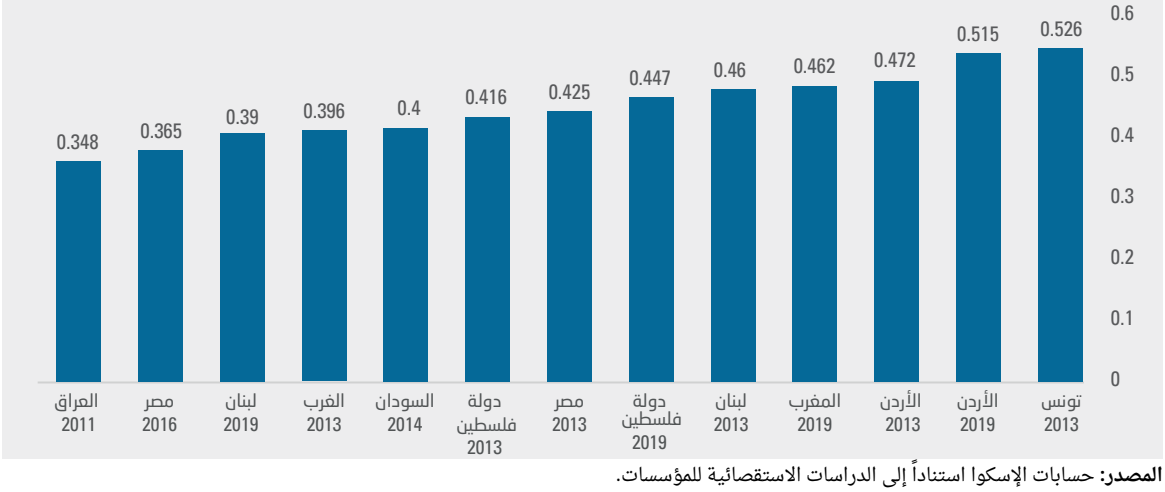

المصدر: حسابات الإسكوا استناداً إلى الدراسات الاستقصائية للمؤسسات.

استحداث فرص عمل في القطاع الخاص النظامي: عدم مساواة في عوامل الإنتاج وإنتاجية كليّة منخفضة لعوامل الانتاج وكساد في الطلب على اليد العاملة

الكلية لعوامل الانتاج في الدول العربيّة[13]. ويتمّ استخدام شركات التصنيع فقط من أجل عدم المساس بهيكل وظيفة الإنتاج كوب دوغلاس[14].

تقيس الانتاجية الكليّة لعوامل الانتاج عادة مستوى الكفاءة في الإنتاج. وتكشف النظرية الاقتصادية أن قيمة أعلى للإنتاجية الكليّة لعوامل الانتاج ترتبط بارتفاع كلّ من رأس المال وإنتاجية اليد العاملة. وتعتبر الانتاجية الكليّة لعوامل الانتاج أيضاً محركاً رئيساً لنمو الشركات وبقائها، وهو أمر حاسم الأهمية بالنسبة للعمالة ونمو الناتج في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، كما سيرد لاحقاً في هذا الفصل[15]. ويبين الرسم البياني أدناه الانتاجية الكليّة لعوامل الانتاج على مستوى الشركات بين بلدان مختارة في جميع أنحاء المنطقة العربية. فبالنسبة للإنتاجية الكليّة لعوامل الانتاج المقدرة، لدى الشركات في معظم البلدان العربية معدل إنتاجية كليّة لعوامل الإنتاج أدنى من بلدان لديها نفس متوسط الدخل، بينما يصل لدى أكثر بقليل من 50 في المائة من الشركات في تونس (2013) والأردن (2019) إلى إنتاجية أعلى من الدول الأقران ذات الدخل المتوسط. في البلدان الأخرى كافة، تسجل الإنتاجية الكلية لعوامل الانتاج في أكثر من 50 في المائة من الشركات معدّلاً أقل مما هو عليه الحال في متوسط الشركات في البلدان ذات الفئات المماثلة من الدخل. وفي عام 2016، كان لدى 65 في المائة تقريباً من الشركات المصرية نسبة أقل من معدلات الشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل. وشهد المغرب أكبر زيادة في عدد الشركات التي تزيد الإنتاجية الكليّة لعوامل الإنتاج مقارنة بالبلدان التي لديها شرائح دخل مشابهة، ومع ذلك

الشكل 11. الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج والابتكار

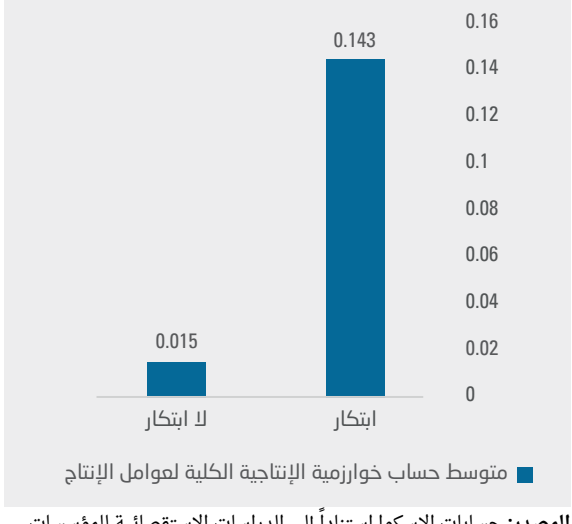

المصدر: حسابات الإسكوا استناداً إلى الدراسات الاستقصائية للمؤسسات.
ملاحظة: يستند التحليل إلى أحدث دراسة استقصائية.

الشكل 12. الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج وسنوات التشغيل

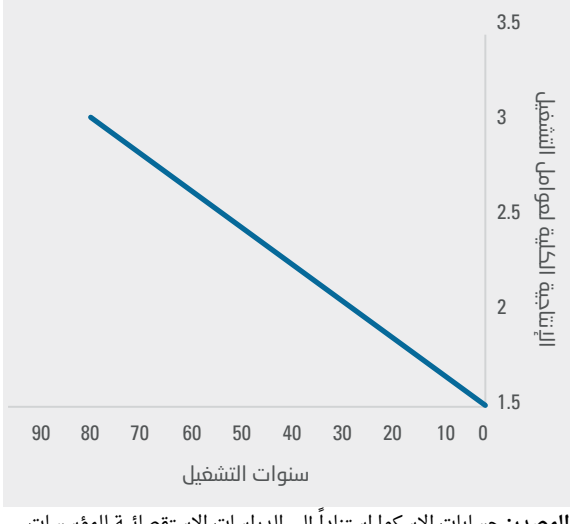

المصدر: حسابات الإسكوا استناداً إلى الدراسات الاستقصائية للمؤسسات.
ملاحظة: يستند التحليل إلى أحدث دراسة استقصائية.

[13] وترد في المرفق معلومات إضافية عن حساب الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج.

[14] وتحتسب الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج فقط بسبب عدم قابلية مقارنة هذه الارقام بين الصناعات. 11- للصناعات المختلفة أنصبة مختلفة من السلع الوسيطة مقارنة بغيرها. وعلاوة على ذلك، فإن نظام عوامل المدخلات/المخرجات يتعامل بشكل جيد، من الناحية النظرية، مع إدراج المواد الوسيطة كعامل للإنتاج ولكن ليس مع الخدمات (انظر http://www.csls.ca/ipm/1/diewert-un-en.pdf).

[15] Rijkers, B., and others, 2014. Which firms create the most jobs in developing countries? Evidence from Tunisia. Policy Research Working Paper No. 7068. Washington, D.C.: World Bank Group.

يبقى أداء أكثر من 50 في المائة من الشركات أقل مما هو عليه في البلدان ذات دخل مماثل. ويرجع الأداء المتميز للمغرب إلى جهود التحول البنيوي الأخيرة للنهوض بقطاع الصناعات التحويلية الذي تدعمه الاستثمارات الاجنبية المباشرة الأوروبية الكبيرة الموجهة نحو التصنيع. بينما تراجع لبنان بنسبة 7 في المائة تقريباً بسبب التحديات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي يواجهها.

يبين الشكل 11 أثر نشر التكنولوجيا من خلال نفقات البحث والتطوير على الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج. فلدى الشركات التي تنفق على البحث والتطوير، في المتوسط، مستوى أعلى من الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج، على الأرجح أن دخلها أعلى مقارنة بالشركات. ومع ذلك، وبناءً على تحليل التفاوتات، يرتبط البحث والتطوير أيضاً بحصة أقل من الأجور مقارنة بحصة رأس المال. وفي الوقت نفسه، تعزز الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج النواتج ولكنها لا تعزز حصة الأجور[16]. وبالإضافة إلى ذلك، وكما سيرد لاحقا بمزيد من التفصيل، يرتبط الابتكار أيضاً بالمزيد من العمالة (حسب طبيعة القطاع). وتؤدي هذه النتائج إلى استنتاج مفاده أن الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج بوصفها دالة على التكنولوجيا إما أنها تخفض من حصة الأجور أو تؤدي إلى زيادة كبيرة في الدخل ما يجعل حصة الأجور تبدو تافهة. ويبعث هذا الأمر برسالة قوية إلى صناع السياسات مفادها أن الثورة الصناعية الرابعة وابتكاراتها الجديدة قد تضر بالمساواة في الأجور ما بين مدخلات العوامل. فالابتكارات وحدها لا تفسّر بالضرورة نمو الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج ولكن عوامل كثيرة، مثل التكنولوجيا المستوردة، والخبرة، والآثار غير المباشرة قد تؤدي أيضاً دوراً رئيساً. فعلى سبيل المثال، يعرض الشكل 12 أثر الانتشار التكنولوجي باستخدام العلاقة بين الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج وسنوات التشغيل. وهو يكشف عن وجود ارتباط إيجابي بين خبرة الشركات (باستخدام سنوات التشغيل كبديل) والانتاجية الكلية لعوامل الانتاج في البلدان العربية.

وقد أبرز القسم السابق أن الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج في قطاع الصناعات التحويلية أقل بالنسبة للبلدان العربية من البلدان الأخرى ذات مستويات الدخل المماثلة؛ كما للبلدان الأخرى كثافة عمالية أقل، وهو ما يفسّر الادعاء المضلل بأنّ مستويات إنتاجية العمل مقبولة في المنطقة العربية. وبربط هذه النتائج بالتحول البنيوي للقطاعات الإنتاجية مثل الصناعة التحويلية، ينبغي لأي استراتيجية أن تأخذ في الاعتبار أن التصنيع في حالته الراهنة قد لا يستوعب على النحو الأمثل العرض المتزايد من العمالة المتعلّمة، على الرغم من إنتاجيتها. فالأدلة واضحة على انّ الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج تشجع نمو الناتج والعمالة، مما يعني أن التحول البنيوي نحو قطاعات أكثر إنتاجية يمكن التعجيل به عن طريق الاستثمارات في محددات الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج. ويمكن أن يحدث ذلك من خلال الاستثمار في التعليم الجيد، والإنفاق على البحث والتطوير على الابتكارات الجديدة، وتعزيز بنية الحوكمة لتنمية القطاع الخاص وريادة الأعمال.

واو. الطلب على اليد العاملة في القطاع الخاص

لا تعزز تنمية القطاع الخاص القدرة على العمل والإنتاجية فحسب، بل تشجّع أيضاً أنشطة ريادة الأعمال، وتزيد من المشاركة الاقتصادية في أنشطة ريادة الأعمال وفي عملية الإنتاج، وتزيد من فرص زيادة الصعود الاجتماعي. وسيسلط هذا القسم الضوء على قدرة القطاع الخاص على استحداث فرص عمل في الدول العربية. وقد تفاوت نمو العمالة بين شركات القطاع الخاص والصناعات الرسمية التي شملتها الدراسة الاستقصائية على مدى السنوات الثلاث الأخيرة

[16] إن نمو الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج ونمو المبيعات في البلدان العربية يرتبطان بشكل إيجابي.

الشكل 13. نمو العمالة، حسب البلد

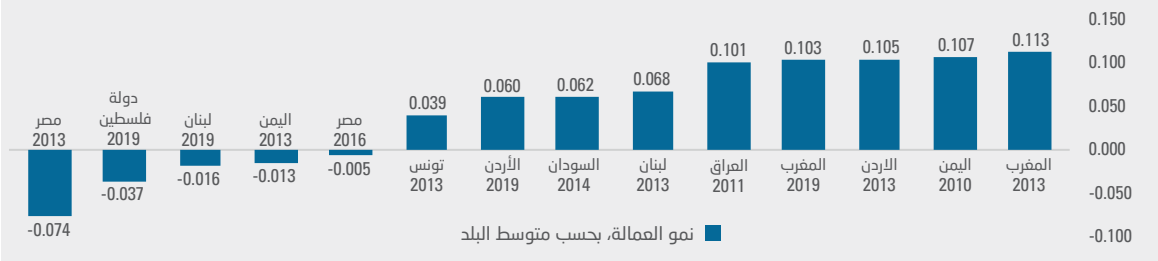

المصدر: حسابات الإسكوا استناداً إلى الدراسات الاستقصائية للمؤسسات.
ملاحظة: يستند التحليل إلى أحدث دراسة استقصائية.

من عملها. في هذا القسم، تم قياس نمو العمالة بمقارنة نموها بين السنة المالية الأخيرة للشركة والسنوات المالية الثلاثة السابقة[17]. غير أنه ينبغي توخي الحذر إزاء جمع الشركات للحصول على متوسطات العمالة القُطرية للأسباب التالية: أولاً، يعمل معظم الشركات في قطاع الصناعة التحويلية ولا تتوزع بين القطاعات المختلفة؛ ثانياً، لا تشمل دراسات العمالة الحسابات الصغيرة ولا الشركات التي تعمل بأقل من خمسة موظفين، علماً أن هذه الشركات تمثل جزءاً كبيراً من العمالة في المنطقة العربية؛ ثالثاً، تغطّي الدراسات الاستقصائية للعمالة سنوات مختلفة في مختلف البلدان، مما يجعل من الصعب تفسير التغيّر في نمو العمالة في العام نفسه. وفي وقت لاحق من هذا الفصل سيتم شرح السبب الأول من خلال تحليل شامل لنمو العمالة على المستوى القطاعي.

وفي الوقت الحاضر، لا تتمتع بعض البلدان بنمو قويّ للعمالة[18]. يعرض الشكل 13 نمو العمالة لفترة زمنية واحدة في معظم البلدان وفترتين زمنيتين لكلّ من مصر والأردن ولبنان والمغرب واليمن. ويكشف الشكل 13 أن البلدان التي تشهد صراعات، باستثناء العراق، وتلك التي تمرّ بمرحلة انتقالية، مثل مصر وتونس، شهدت في المتوسط نمواً أقل من البلدان الأخرى. وما يثير الدهشة هو التراجع الأخير الذي يواجه كلاً من الأردن ولبنان. فقد شهد

الشكل 14. نمو العمالة، حسب حجم الشركة

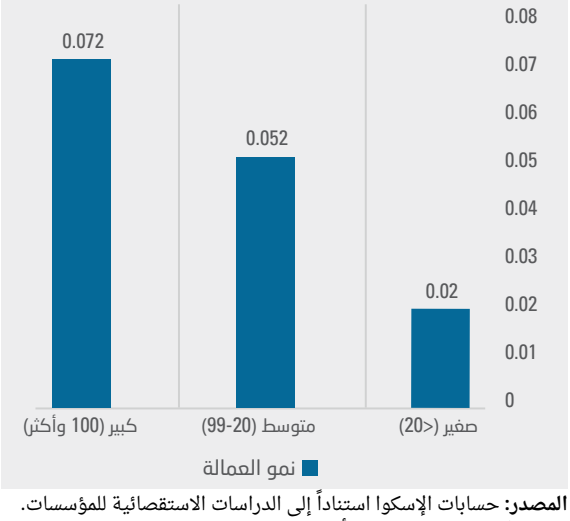

المصدر: حسابات الإسكوا استناداً إلى الدراسات الاستقصائية للمؤسسات.
ملاحظة: يستند التحليل إلى أحدث دراسة استقصائية.

هذان البلدان انخفاضاً في نمو العمالة في القطاع الخاص، وقد تراجع الأردن بنسبة أكثر من 10 في المائة (أي ما يعادل تقريباً 5 في المائة سنوياً) إلى أقلّ من 7 في المائة (أي ما يعادل تقريباً 3.5 في المائة سنوياً) ولبنان من 7 في المائة (أي ما يعادل تقريباً 3.5 في المائة سنوياً) إلى 2- في المائة (أي ما يعادل تقريباً 1- في المائة سنوياً) بين عامي 2013 و2019. ويعاني هذان البَلَدان من انكماش اقتصادي وهما محاطان ببلدان متأثرة بالصراعات. أما لبنان فيشهد اسوأ ازمة اقتصادية منذ انتهاء حربه الاهلية في 1991.

[17] في ضوء هذه الخلفية، فإن نمو العمالة أدناه هو على مدة سنتين وليس على أساس سنوي.

[18] من القيود التي يجب ذكرها أن هذه لا تعرض سوى الشركات الباقية في القطاع الخاص النظامي، ومن دون معلومات عن التغييرات في القطاع غير النظامي. ويتراوح القطاع غير النظامي في المنطقة العربية بين 20 و70 في المائة، وقد نما بشكل كبير في عدد من البلدان بسبب عدم الاستقرار السياسي الذي حدث مؤخراً وانخفاض النمو الاقتصادي. راجع شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، Arab Watch on Economic and Social Rights: Informal Employment 2017.

من الواضح أن نمو العمالة في القطاع الخاص النظامي يتوقف على الأوضاع السياسية. فعلى سبيل المثال، يتأثر انخفاض نمو العمالة في دولتي فلسطين واليمن بالصراع الدائر. ويعكس انخفاض نمو العمالة في تونس بين عامي 2010 و2013 تأثير الانتفاضة. أما النمو السلبي الكبير في العمالة في مصر في عام 2013 فمرتبط بالاضطرابات السياسية بين عامي 2010 و2012. وقد لوحظت بعض علامات الانتعاش ابتداء من عام 2014، كما تعكس بيانات عام 2016 الأمر. وفي البلدان التي تم التحقيق فيها كافة، كان للاضطرابات السياسية أثر سلبي، وإن كان على مستويات متفاوتة، تبعاً لشدة الصدمة السياسية. ويمكن استنتاج أن تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية على المستوى القُطري سيعزز استحداث فرص العمل في المنطقة العربية.

يعتبر الطلب على العمالة في الشركات الكبيرة أعلى منه في المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. فقد كشف تحقيق في الطلب على العمالة على المستوى القطاعي عن النمط نفسه. فهذا النمط مخالف لقانون جيبرات، الذي يزعم أن الشركات الأصغر تنمو أسرع من الشركات الأخرى. ولا شك في أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم تولّد المزيد من فرص العمل، التي تشكل حصة تزيد على 90 في المائة من مجموع الشركات في المنطقة العربية. ومع ذلك، تميل هذه الشركات إلى الخروج من السوق بشكل أسرع، كما لديها فرص أقل في العمالة ونمو الناتج. قدم ريجرز وآخرون، بناءً على بيانات التأسيس، أدلة واضحة من تونس على أن نمو فرص العمل بين الشركات الصغيرة الباقية كان ضعيفاً للغاية، مما يثبت أن الشركات الصغيرة لن تنمو بسرعة أكبر من الشركات الكبيرة ضمن البنية الاقتصادية الحالية والإطار التنظيمي الحالي[19]. وأخيراً، وعند مراجعة نمو العمالة على أساس سنوي متوسط في المنطقة بأسرها، فإن المتوسط المرجح للمنطقة هو 2 في المائة، حيث يبلغ معدل نمو المؤسسات الصغيرة أدنى معدل سنوي قدره 1 في المائة.

ويكشف التحليل الذي جرى على مستوى الشركات أن أقل من 8 في المائة من الشركات الصغيرة تنمو

الشكل 15. نمو الشركات، حسب سنوات التشغيل

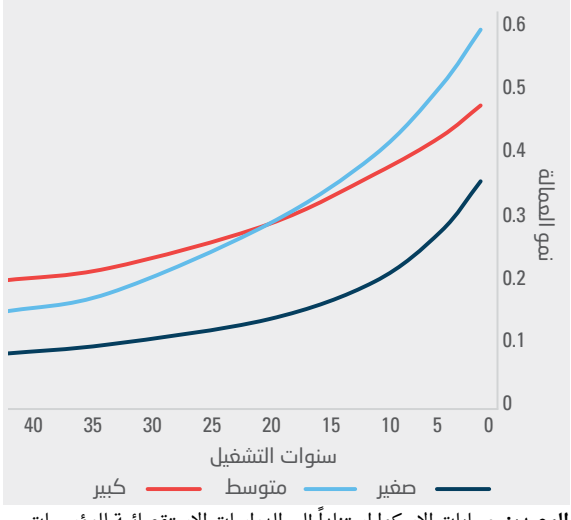

المصدر: حسابات الإسكوا استناداً إلى الدراسات الاستقصائية للمؤسسات.
ملاحظة: يستند التحليل إلى أحدث دراسة استقصائية.

الشكل 16. عدد الموظفين الماهرين، حسب سنوات التشغيل

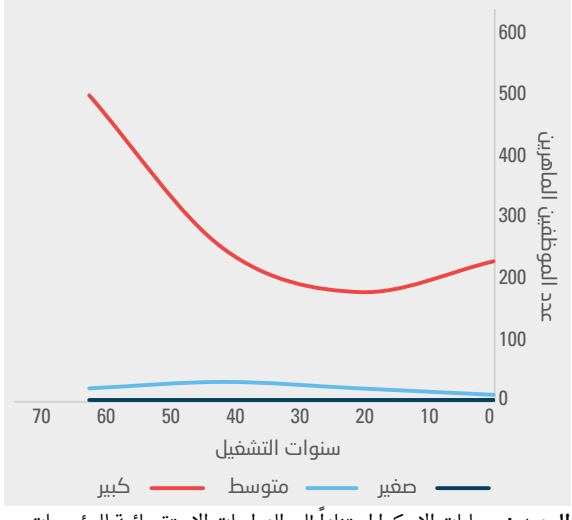

المصدر: حسابات الإسكوا استناداً إلى الدراسات الاستقصائية للمؤسسات.
ملاحظة: يستند التحليل إلى أحدث دراسة استقصائية.

[19] Rijkers and others, 2014.

لتصبح شركات متوسطة الحجم، وأن أقل من 1 في المائة من الشركات المتوسطة الحجم تصبح كبيرة، بينما تسيطر الشركات القديمة على مجموعة الشركات الكبيرة. ويحدث هذا لسببين اثنين: أولاً، يعتبر الانتقال من الصغيرة إلى المتوسطة، بمعنى أقل من 20 موظفاً إلى أكثر من 20 موظفاً، قفزة قصيرة، مقارنة بالانتقال من متوسطة الحجم إلى كبيرة، بمعنى الانتقال من أقل من 100 موظف إلى أكثر من 100 موظف؛ وثانياً، فإن عدد الشركات الصغيرة أكبر بكثير من عدد الشركات المتوسطة والكبيرة الحجم، بالإضافة إلى أن مجموعة كبيرة من هذه الشركات الصغيرة هي بالفعل على خط الحد الفاصل بين تصنيفها على أنها صغيرة أو متوسطة الحجم. يؤدّي اعتبار الشذوذ المتمثل في أن الشركات الصغيرة تتحمّل المسؤولية الكبرى عن ركود القطاع الخاص إلى وضع صانعي السياسات أمام معضلة سياسية صعبة: هل ينبغي الاستمرار في تحفيز الشركات الصغيرة التي لا تنمو في الحجم، وعلى الأرجح تخرج من السوق على المدى المتوسط إلى الطويل، أو على العكس، يجب دعم الشركات الأكبر التي تنمو بشكل أسرع، ولها حصة أكبر في السوق، وتتمتّع بتكنولوجيا أفضل، وهي في معظم الأحيان، على علاقة أوثق مع النخب السياسية، وبخاصة في المنطقة العربية.

تكشف الأرقام المذكورة أعلاه أن الشركات تنمو أكثر من غيرها في بداية عملياتها التجارية، حيث تنمو المؤسسات المتوسطة والكبيرة الحجم بوتيرة أسرع من الشركات الصغيرة. ومن المثير للاهتمام أن نمو العمالة في الشركات الصغيرة التي تكون مستدامة في فترات التراجع الطويلة الأمد ينخفض في نهاية المطاف، في حين أن الشركات الكبيرة والمتوسطة الحجم التي تعمل خلال الفترة نفسها تستقر عند نمو أقل قليلاً من 10 في المائة من العمالة (أو نمو سنوي قدره 5 في المائة). ويكشف التحليل كذلك أن حجم الشركة مهم أيضاً لأنواع المهارات التي يتم توظيفها. فتوظّف الشركات الصغيرة عدداً أقلّ من العمال الماهرين، وهو ما يُشير أيضاً إلى دور المؤسسات الصغيرة في استيعاب الجزء الكبير من الشباب الماهرين العاطلين عن العمل. وتوفّر هذه الإحصاءات الوصفية المتعلقة بحجم الشركة والعمالة وسنوات التشغيل إشارة واضحة عن كيفية تخلي الشركات عن أصحاب المهارات مع تقدمهم في السن.

زاي. النمو القطاعي

في حين يسود توافق في الآراء على أن تنمية القطاع الخاص قد تولّد المزيد من فرص العمل وتحسن التحول البنيوي، فإن المعرفة محدودة بشأن أنواع الشركات التي تولد الوظائف الأكثر إنتاجية. وكما يشرح هذا الفصل، فإن شركات القطاع الخاص لا تولّد كلها ما يكفي من فرص العمل، وخاصة عند الحديث عن أسطورة التصنيع على انها من المستوعب الرئيس للوظائف في المنطقة. يختلف تأثر القطاعات المختلفة على مسألة إيجاد فرص العمل في البلدان المختلفة، كما أن إيجاد فرص العمل في بعض القطاعات أقل استدامة منه في قطاعات أخرى. يبدو مثلاً أن قطاع البناء في كل من العراق ولبنان شهد في الماضي نمواً في العمالة أعلى من القطاعات الأخرى (الشكل 17). ومع ذلك، من المعروف، وعلى نطاق واسع، أن العمالة في قطاع البناء غير مستدامة، وأنها عرضة للتقلبات الاقتصادية وأسوأ ظرفاً من فرص العمل الأخرى[20]. فعلى سبيل المثال، شهد لبنان انخفاضاً حاداً في التوظيف في قطاع البناء في عام 2019 مقارنةً بانخفاض القطاعات الأخرى، مما يثبت ضرورة تعزيز القطاعات الأكثر صلابة مثل التصنيع والجملة والتجزئة.

يكشف الشكل 17 أيضاً عن التقلبات الكبيرة في قطاع السياحة مع مرور الوقت، حيث يرتفع

[20] Assaad, R., C. Krafft and S. Yassin, 2018a. Job creation or labor absorption? An analysis of private sector job growth in Egypt. Economic Research Forum Working Paper Series, Working Paper No. 1237.

معدل فرص العمل في البلدان المستقرة نسبياً في فترة ما قبل عام 2019، وحيث يكون النمو الأدنى أو السلبي في الدول التي تمر بمرحلة انتقالية والدول المتضررة من النزاعات. ومع ذلك، تراجعت أعمال الفنادق والمطاعم مؤخراً في البلدان كافة، باستثناء المغرب. وسيعاني هذا القطاع من تدهور إضافي أو على الأقل ركود في بلدان عدّة في المنطقة العربية بسبب تدابير الإغلاق الناتجة عن كوفيد-19. ويمكن استخلاص الاستنتاج نفسه بالنسبة لقطاع النقل. غير أن قطاعي التصنيع والجملة يبدوان أقل تأثراً بالاضطرابات السياسية، ومن المتوقع أن يتأثرا بدرجة أقل بالجائحة مقارنة مع النقل والسياحة. ونمو العمالة في قطاع الصناعات التحويلية والجملة في البلدان أكثر مقاومة لعدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي. ويشير الرسم البياني أعلاه، كيف شهد قطاع الصناعة التحويلية في البلدان التي لديها أكثر من نقطة بيانات واحدة انخفاضاً أقل وضوحاً مقارنة بالقطاعات الأخرى، مما يشير إلى أن الصناعة التحويلية أكثر قدرة على تحمل الصدمات مقارنة بالقطاعات الأخرى.

الشكل 17. نمو العمالة، حسب القطاع

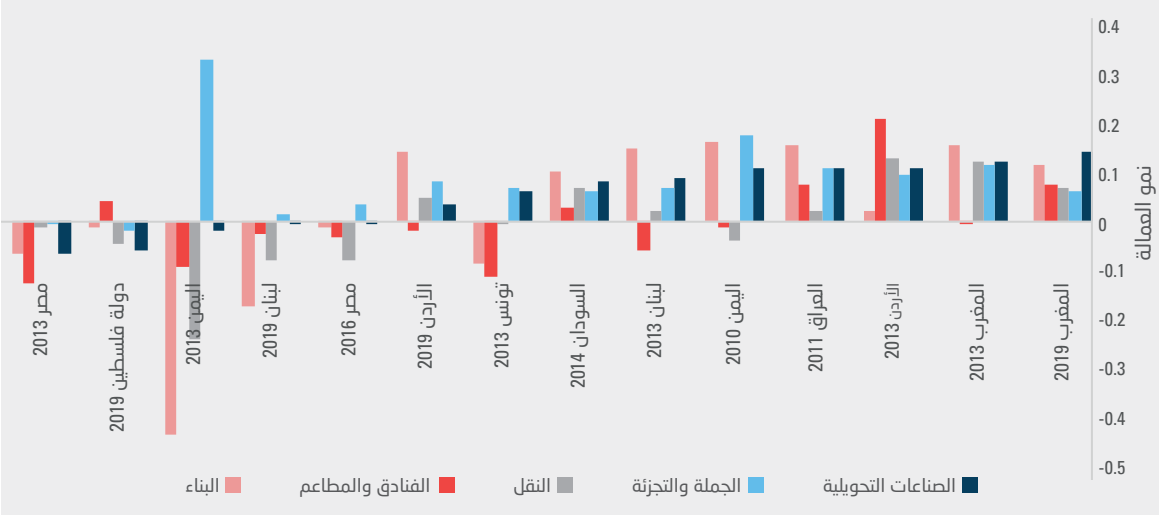

المصدر: حسابات الإسكوا استناداً إلى الدراسات الاستقصائية للمؤسسات.

حاء. إنتاجية العمل ومرونة العمالة

وبصفة عامة، فإن إنتاجية العمل في الدول العربية أعلى منها في البلدان المشابهة على مستوى دخل الفرد. غير أن هذا المستوى المرتفع من الإنتاجية، كما سبق عرضه، يعزى إلى ارتفاع نسبة رأس المال إلى اليد العاملة بسبب الحصة الكبيرة من رأس المال بالنسبة للعمالة. ومن الجدير بالذكر أن التصنيع هو من بين القطاعات الإنتاجية في الدول العربية كافة وبخاصة في المشاريع الصغيرة والمتوسطة. ومع ذلك، وكما رأينا سابقاً، كان نمو العمالة في قطاع الصناعات التحويلية معتدلاً بالمقارنة مع القطاعات الأقل عرضة للمخاطر السياسية. ووفقاً للجدول 2، فإن الفنادق والمطاعم في البلدان كافة تقريباً لديها أدنى إنتاجية للعمالة ولم تشهد نمواً كبيراً في المجال، علماً أن هذا القطاع معروف على أنه كثيف العمالة. وكانت مستويات الإنتاجية أعلى بالنسبة للخدمات الأخرى في القطاع الخاص النظامي. فعلى سبيل المثال، يُعدُّ قطاع النقل الأكثر إنتاجية في لبنان، تليه تونس والأردن. كما أن مستويات الإنتاجية في تجارة الجملة والتجزئة مرتفعة، مقارنة بالتصنيع والفنادق والمطاعم في البلدان كافة تقريباً، حيث سجل لبنان ومصر أعلى الدرجات.

استحداث فرص عمل في القطاع الخاص النظامي: عدم مساواة في عوامل الإنتاج وإنتاجية كليّة منخفضة لعوامل الانتاج وكساد في الطلب على اليد العاملة

يعرف قطاع البناء أعلى مستوى من التأرجح بين القطاعات كافة. فقد شهد الأردن مستوى عال من العمالة في قطاع البناء مصحوباً بأعلى مستوى من الإنتاجية. ويقدم هذا التحليل دليلاً واضحاً على أن قطاع البناء يوفر أكبر عدد من فرص العمل في البلدان المستقرة. غير أن البناء، مقارنة بالقطاعات الأخرى، أكثر عرضة للصدمات الاقتصادية والسياسية، كما هو مبين في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية والبلدان المنكوبة بالصراعات وكما هو الحال في لبنان. وتؤدي هذه الملاحظات إلى استنتاج أن البلدان المتضررة من النزاع في المنطقة العربية يمكن أن تستغل فرصة توفير فرص عمل إضافية في إعادة الإعمار بعد انتهاء الصراع كأداة للمصالحة.

في ما يتعلق بمرونة العمالة من حيث المبيعات[21] (الناتج) في القطاع الخاص النظامي، كشفت الدراسة أن نمو الناتج لم يولّد العمل في القطاع الخاص (الجدول 3). وتتفاوت مرونة العمالة من حيث الناتج بين القطاعات في مختلف البلدان، وتستجيب العمالة في مختلف القطاعات بشكل مختلف للتغيّرات في المبيعات. وتثير هذه النتائج عدة أسئلة حول استحداث فرص العمل داخل القطاعات في المنطقة العربية. وبوجه عام، تعتبر مرونة العمل في القطاع الخاص منخفضة بسبب أنظمة العمل الصارمة، وضعف القوى العاملة التي تعاني من نقص التعليم، وضعف بيئة الأعمال التجارية، والأهم من ذلك، استبدال العمالة برأس المال، لا سيما في القطاعات التي تزيد فيها المكننة من رأس المال وليس من اليد العاملة.

الجدول 2. إنتاجية العمالة في دول عربية مختارة (على شكل خوارزميات طبيعية للموظفين/المبيعات، بالدولار الأمريكي)

القطاع	مصر 2013	مصر 2016	العراق 2011	Jordan 2013	الأردن 2019	لبنان 2013	لبنان 2019	المغرب 2013	المغرب 2019	تونس 2013	اليمن 2013
صناعات التحويلية	9.3	9.4	10.1	10.5	10.3	10.9	10.7	10.38	9.2	10.5	9.1
الفنادق والمطاعم	8.89	8.9	9.6	9.7	9.9	10.1	10.3	10.36	8.9	9.9	8
النقل	9.34	9.3	9.7	10.5	9.8	10.7	11	10	8.9	10.6	11.5
البناء	9.7	9.9	10.3	11.2	11.4	11	10.7	10.5	9.8	10.4	10.8
البيع بالجملة والتجزئة	9.8	9.8	9.4	10.68	10.7	11.4	10.9	11.02	9.5	11.5	10.2

المصدر: حسابات الإسكوا استناداً إلى الدراسات الاستقصائية للمؤسسات.

الجدول 3. مرونة العمالة في بلدان عربية مختارة

القطاع	مصر 2013	مصر 2016	العراق 2011	الأردن 2013	الأردن 2019	لبنان 2013	لبنان 2019	المغرب 2013	المغرب 2019	تونس 2013	اليمن 2013
صناعات التحويلية	0.48	0.14	-0.2	0.47	0.34	0.36	0.11	0.42	0.89	0.3	0.53
الفنادق والمطاعم	0.23	0.14*	-0.14	1*	0.9*	0.5*	-1.1	0.39	2.33*	0.4*	-.27*
النقل	0.26	-0.04	-0.02*	-0.13*	0.32*	1.66*	-0.14*	1.2	0.37*	0.16	
البناء	0.05	0.56	-0.23*	-0.52*	0.69*	-0.28*	0.68	0.31	1	-0.22*	
البيع بالجملة والتجزئة	0.25	-0.01	-0.15	0.47	0.43*	0.23	0.19	0.11	0.49	0.31	0.29

المصدر: حسابات الإسكوا استناداً إلى الدراسات الاستقصائية للمؤسسات.

ملاحظة: تشير العلامة النجمية (*) إلى أن عدد الملاحظات أقل من 50.
القيم البارزة هي للمرونة التي تزيد عن المعدل الذي سجّله الأقران في شريحة الدخل في البلد.

[21] وتحسب مرونة العمالة للناتج عن طريق تقسيم نمو العمالة على نمو الناتج باستخدام صيغة نقطة الوسط.

في الواقع، وعلى خلاف ما يحصل في أنحاء العالم كافة، تعتبر مرونة العمالة منخفضة في معظم البلدان العربية؛ إشارة إلى أنّ العراق يعاني من مرونة سلبية على مستوى العمل في القطاعات كافة؛ يبقى نمو مبيعات المغرب وحده يولّد المزيد من فرص العمل مع مرونة في القطاعات كافة تقريباً تتجاوز متوسط مرونة البلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى في القطاعات نفسها. زادت مرونة المغرب في القطاعات كافة تقريباً، باستثناء قطاع النقل، بين عامي 2013 و2019. واستناداً إلى النتائج المذكورة أعلاه، يمكن استنتاج أن زيادة الناتج القطاعي من شأنه أن يقلل بشكل كبير من البطالة في المغرب. ويبين الجدول 3 أيضاً أن مرونة العمالة في مصر ولبنان قد تراجعت بمرور الوقت، حيث شهدت بعض القطاعات رابطة سلبية بين الناتج الإضافي والعمالة. ففي جميع البلدان العربية عموماً (باستثناء المغرب)، تبلغ مرونة العمالة في معظم القطاعات أقل من 1 (وأقل من 0.5 في قطاعات عديدة)، مما يشير إلى أن زيادة الناتج بنسبة 1 في المائة تؤدي إلى زيادة فرص العمل بأقل من 5 في المائة. ومن المثير للاهتمام أيضاً أن نرى أن مرونة العمالة في قطاع الفنادق والمطاعم في لبنان تبلغ 1.1، مما يشير إلى أن زيادة المبيعات بنسبة 1 في المائة ترتبط بانخفاض العمالة بنسبة 1 في المائة.

طاء. نمو العمالة، حسب نوع الابتكار

يمكن البحث والتطوير أن يحوّل المعرفة إلى ابتكارات ويستحدث أسواقاً جديدة تضيف إلى النمو الاقتصادي وتحسن رفاه الناس في حال توزيع الفوائد بشكل صحيح. ويمكن تحليل البحث والتطوير والابتكارات وارتباطها بقابلية التوظيف على مستوى الشركات أن يقدم رؤية أوضح مقارنة بالتحليل على المستوى الكلي، حيث أن التمييز بين العمالة التي يقودها الابتكار والعمالة التي تولدها الإصلاحات الصناعية أصعب على المستوى الكلي. ومع ذلك، من الصعب على مستوى السياسة العامة إظهار كيف يمكن البحث والتطوير والابتكارات في القطاع الخاص أن تؤدي إلى نمو صافٍ في العمالة، وتعديل استخدام المهارات واستيعاب الوافدين الجدد إلى سوق العمل في منطقة ذات معدلات خصوبة عالية وعدد كبير من السكان في سن العمل.

يمكن أن تأتي الابتكارات الناجحة التي تستهدف عمليات الإنتاج، في بعض الأحيان، على حساب إمكانية التوظيف، لا سيما عندما يكون الهدف من الابتكار هو التوفير في تكلفة اليد العاملة. ووفقاً للدراسة الاستقصائية للشركات، فإن هذه الأنواع من الابتكارات أكثر انتشاراً بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، التي تميل إلى خفض تكاليفها لكي تظل أكثر قدرة على المنافسة[22]. ويكشف تقسيم الابتكارات حسب القطاعات أن نسبة الشركات التي تشهد ابتكارات في مجال العمليات أكبر من تلك التي تستثمر في ابتكار المنتجات، ويكمن التفاوت الأكبر في تجارة الجملة والتجزئة والفنادق والمطاعم[23]. والأمر الأكثر إثارة للاهتمام هو أن للقطاعات التي تسجل أعلى نسبة شركات تنفق على البحث والتطوير لديها نسبة أعلى في كل من الابتكار في العمليات والمنتجات.

من أجل إلقاء نظرة مفصلة على أثر الابتكارات على العمالة، يبيّن الشكل 18 نمو العمالة حسب نوع الابتكار. ويرتبط استثمار الفنادق والمطاعم في الابتكار على مستوى العمليات بانخفاض نمو العمالة. ويميل الابتكار على مستوى العمليات في قطاع الفنادق والمطاعم إلى تعزيز كفاءة العملية

[22] وقد تم التحقق من صحة هذا الادعاء باختبار جزء الشركات التي لديها ابتكارات عملية، مما كشف أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم تتمتّع بالجزء الأكبر من الابتكارات العملية.

[23] رسم بياني منفصل يشير إلى الابتكار في العمليات والمنتجات بحسب القطاع ويكشف أن تجارة الجملة والتجزئة شهدت أعلى مستوى من الابتكار، في حين تأتي العقارات في أدنى درجات السلم.

الشكل 18. نمو العمالة، حسب نوع الابتكار

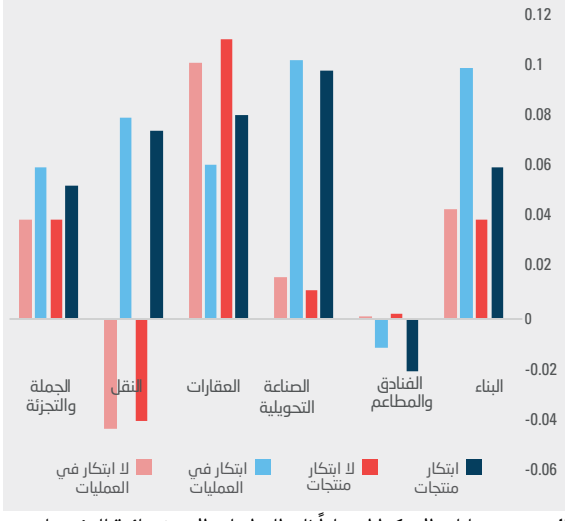

المصدر: حسابات الإسكوا استناداً إلى الدراسات الاستقصائية للمؤسسات.
ملاحظة: يستند التحليل إلى أحدث دراسة استقصائية.

الشكل 19. نسبة الشركات المبتكرة

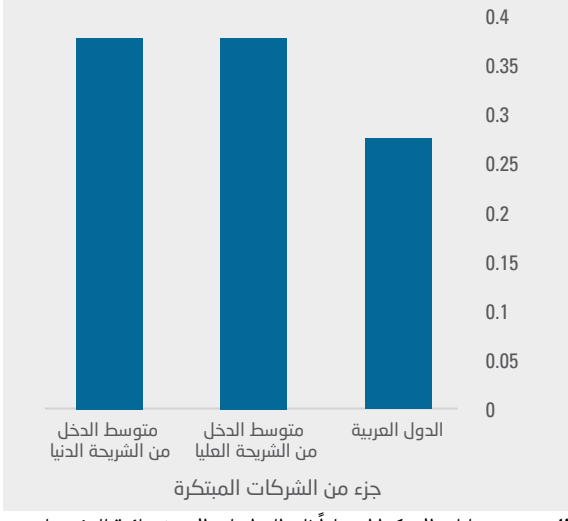

المصدر: حسابات الإسكوا استناداً إلى الدراسات الاستقصائية للمؤسسات.
ملاحظة: يستند التحليل إلى أحدث دراسة استقصائية.

في الإنتاج وخفض تكلفة اليد العاملة مقارنةً مع ابتكار المنتجات. وهذا أمر منطقي في هذا القطاع، لا سيما وأن تكلفة اليد العاملة تعتبر من بين أعلى التكاليف مقارنة بتكاليف التشغيل الأخرى. وينطبق الأمر نفسه على قطاع العقارات، حيث ترتبط الابتكارات بانخفاض نمو العمالة مقارنة بالقطاعات الأخرى. يستمر تسجيل هذه النتائج حتى عند مقارنة الموجات القديمة والجديدة للبلدان التي تسجّل أكثر من نقطة بيانات لمدة سنة واحدة. وفي قطاع الجملة والتجزئة، فإن نمو العمالة أعلى عموماً. ويعتبر نمو العمالة في قطاع التصنيع أعلى بين الشركات التي تبتكر في كل من العمليات والمنتجات، ولكن نمو العمالة لا يزال إيجابياً سواء كانت الشركات مبتكرة أم لا. ومن المثير للاهتمام أيضاً أن نرى أن الابتكار في مجال التصنيع يؤدي إلى أعلى مستوى من العمالة مقارنة بالقطاعات الأخرى. فالابتكارات في قطاع النقل هي من عوامل تعزيز النمو في مجال العمالة. ويكشف الشكل 18 أن أياً من الابتكارات في قطاع النقل قد تؤدي إلى فقدان العمال في الشركة مع مرور الوقت. ومن الجدير بالذكر أيضاً أن مستوى البحث والتطوير في المنطقة العربية هو من الأدنى مقارنة بفئات الدخل المماثلة.

يكشف تحليل لمستوى البحث والتطوير في القطاع الخاص النظامي في مجموعة مختارة من البلدان العربية أن لدى تونس أعلى نسبة من الشركات التي تستثمر في البحث والتطوير، تليها المغرب ولبنان. بينما تسجّل مصر أدنى المعدّلات في المجال. ومن الجدير بالذكر أن البلدان التي تتمتّع بالنسبة الأكبر من الشركات التي تنفق على البحث والتطوير لا يكون نمو العمالة فيها أعلى بالضرورة. وبافتراض أن الإنفاق على البحث والتطوير يؤدي إلى الابتكار، فإن الغرض من هذا الابتكار سيكون ضمنياً بطبيعته ويعتمد على عوامل كثيرة. فعلى سبيل المثال، وكما ذُكر آنفاً، يختلف الأثر على العمالة تبعاً لما إذا كان أي ابتكار معين يستهدف تعزيز العملية، وهو ما فيه احتمال أقل لتوليد فرص عمل جديدة مقارنة بالابتكارات التي تستهدف إنشاء منتج جديد. وبصفة عامة، وكما يتضح من الشكل 19، تبين النتائج أن أقل من 30 في المائة من الشركات في الدول العربية استثمرت في الابتكار في العمليات أو في الابتكار في المنتجات، مقارنة بنحو 38 في المائة من الشركات في البلدان الواقعة ضمن الشريحة العليا من البلدان المتوسطة الدخل والشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل.

يكشف التحليل أعلاه أن أثر الابتكار في البلدان العربية هو أثر خاص بقطاعات محددة[24]. ومن أجل تحقيق النمو الأمثل في العمالة، يلزم اتباع اتجاهات مختلفة في مجال السياسات القطاعية إذا ما كانت بلدان المنطقة تعتزم بناء قطاع خاص مبتكر قادر على استحداث فرص العمل. ويمكن أن يكون دور الابتكارات في المنطقة العربية كبيراً نظراً لأن أعلى معدل للبطالة في الدول العربية هو بين المتعلمين ويمكن استخدام جزء كبير من رأس المال البشري في أنشطة البحث والتطوير لإنشاء منتجات جديدة وتوسيع الأسواق القائمة وتوظيف أشخاص جدد. يكون ما سبق طبيعياً جزئياً إذا ما أخذنا اقتصاد العربة (Gig economy) كمثال حول كيف أن الابتكارات القائمة على مبادرات شخصية في جميع أنحاء المنطقة قد استحدثت فرص عمل متعددة، وخاصة للنساء[25]. وبصرف النظر عن اقتصاد العربة، فإن السيناريو في المنطقة هو سيناريو مختلف.

لا بد لأي تحول اقتصادي في المنطقة العربية أن يأخذ في الاعتبار أثر الثورة الصناعية الرابعة على توليد فرص العمل وطريقة العمل الجديدة التي تفرضها جائحة كوفيد-19. يمكن أن يوفر هذا المزيج بين التكنولوجيا والبنية الصناعية والسياسات الحكومية المرتبطة بها الأساس الذي تعتمده البلدان العربية للاستعداد بشكل أفضل لزيادة استحداث فرص العمل في القطاع الخاص النظامي.

ياء. أكبر العقبات التي تواجه تطوير القطاع الخاص

يقيّم هذا القسم كيف يؤثّر تصوّر بعض العقبات الرئيسية على العمالة في قطاعات مختارة.

ويبيّن الشكل 20 أكبر العقبات التي تعرقل أداء الشركات كما أبلغت عنه المؤسسات التي شملتها

الشكل 20. أكبر العقبات التي أبلغت عنها الشركات في البلدان العربية

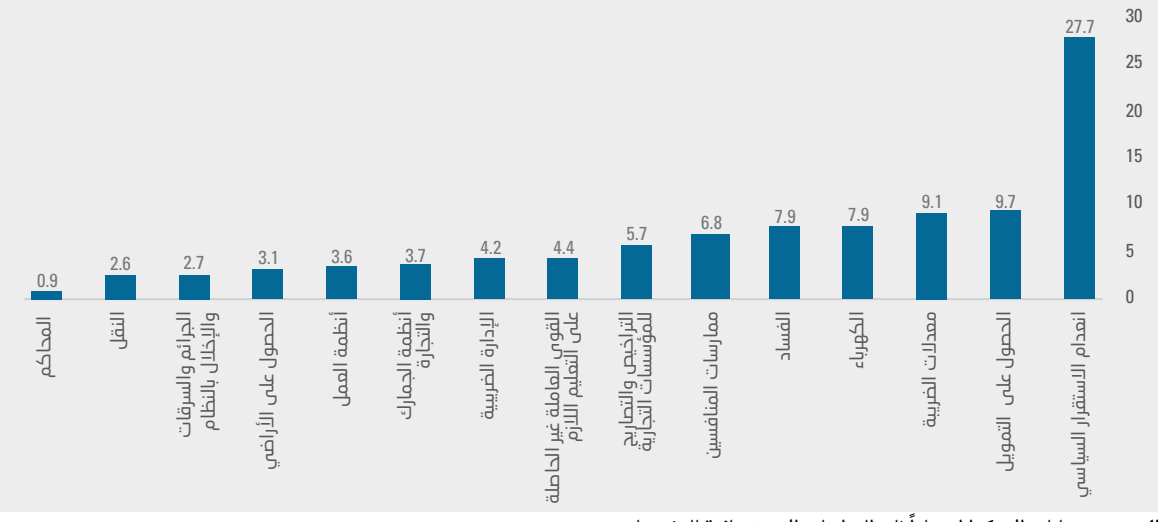

المصدر: حسابات الإسكوا استناداً إلى الدراسات الاستقصائية للمؤسسات.

ملاحظة: يستند التحليل إلى أحدث دراسة استقصائية.

[24] نستخدم أحدث الملاحظات من موجات الدراسات الاستقصائية للمؤسسات.

[25] اقتصاد العربة هو نظام السوق الحرة التي تكون فيها الوظائف المؤقتة مشتركة وتتعاقد المنظمات مع عمال مستقلين للأعمال على المدى القصير.

استحداث فرص عمل في القطاع الخاص النظامي: عدم مساواة في عوامل الإنتاج وإنتاجية كليّة منخفضة لعوامل الانتاج وكساد في الطلب على اليد العاملة

الدراسة الاستقصائية. ويأتي على رأس القائمة عدم الاستقرار السياسي، والحصول على التمويل، ومعدلات الضرائب، والكهرباء، والفساد. ومن المهم الإشارة إلى أن معظم هذه الاستطلاعات قد حصلت خلال سنوات الانتفاضات العربية، أي 2011-2016، والتي اتسمت بالاضطرابات السياسية المكثفة والصراعات العنيفة في المنطقة. وتعمل معظم الشركات التي شملتها الدراسة الاستقصائية في بلدان تأثرت إما مباشرة بالاضطرابات السياسية أو بصورة غير مباشرة من خلال الصراعات الإقليمية والآثار غيرالمباشرة.

والواقع أن الصراعات لم تقتصر على الحدود الوطنية، بل أدّت إلى انتشار واسع من عدم الاستقرار السياسي وعدم اليقين. لذلك قد يؤدي عدم الاستقرار السياسي إلى إضعاف أداء الشركات إلى حد كبير عن طريق تعزيز عدم اليقين، وزيادة بعض المخاطر، والتذرع بالسلوك المعادي للمخاطر. ومن ثم فإن انخفاض ثقة المستثمرين والمستهلكين يحدّ من الاستثمار والاستهلاك[26]. لذا، يمكن تفهّم أن عدم الاستقرار السياسي كان العقبة الرئيسة التي أبلغت عنها الشركات التي شملتها الدراسة الاستقصائية خلال هذه الفترة الزمنية.

[26] انظر Bernanke, B. S., 1983. Irreversibility, uncertainty, and cyclical investment. The Quarterly Journal of Economics, vol. 97, No. 1, pp. 85-106, on uncertainty and risk aversion; and Alesina, A. and R. Perotti, 1996. Income distribution, political instability, and investment. European Economic Review, vol. 40, No. 6, pp. 1203-1228, on political instability and investment.

كاف. التوصيات في مجال السياسات العامة

يوضح هذا الفصل عدداً من القضايا التي تواجه الطلب في سوق العمل في مجموعة مختارة من البلدان العربية. ويؤدي التحليل الوارد أعلاه إلى التوصيات التالية في مجال السياسات:

1

إدخال مجموعات من الحوافز تستهدف على وجه الخصوص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم من أجل تأمين السيولة للشركات الضعيفة. يمكن القيام بذلك عن طريق دعم ضمانات الائتمان لتلبية الاحتياجات من السيولة القصيرة الأمد (القروض البينيّة بفائدة صفرية). وبالإضافة إلى تأجيل سداد الديون، ينبغي أن تدرك الحكومات أن المؤسسات المتناهية الصغر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم تحتاج أيضاً إلى تدفق نقدي لتغطية النفقات القصيرة الأمد إذا لم يكف تأجيل السداد.

2

تحديث السياسات التي تدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للحفاظ على نموها. وفي الوقت نفسه، ينبغي على الحكومات أن تنظر في المناخ العام لتنمية القطاع الخاص (بما في ذلك الحصول على التمويل والضرائب والمنافسة مع الشركات غير النظامية، من بين أمور أخرى) بالإضافة إلى هيكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم ونوع العمالة التي تولّدها، لا سيما إذا كانت هذه المؤسسات ضمن الإطار العام المنشود للتحوّل البنيوي. علاوة على ذلك، لا بد من تعزيز النظام البيئي لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم إلى حدّ كبير بحيث يتجاوز فرص الحصول على التمويل ليشمل البحث والتطوير المجمَّع (من أجل تعزيز الانتاجية الكليّة لعوامل الانتاج) والابتكارات في مجال الأعمال من أجل خدمة الغرض المزدوج المتمثل في استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم (كمصدر للنمو والإيرادات على المدى الطويل) واستحداث فرص العمل (كمصدر للاستقرار الطويل الأجل وحجر زاوية لسياسات أهداف التنمية المستدامة الطويلة الأجل).

3

تقديم حوافز إضافية للابتكار في القطاع الخاص، مع التركيز على التكنولوجيا المعزِّزة لليد العاملة في الإنتاج. سوف يؤدّي هذا الأمر إلى تكميل رأس المال المستخدم والنهوض بالإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج. وينبغي زيادة الإنفاق على البحث والتطوير ليتناسب مع الاتجاهات العالمية. وهذا أمر سيساعد على إنتاج المعرفة، وابتكار منتجات جديدة، وتوسيع الأسواق القائمة، وتوفير المزيد من فرص العمل. كما أن الابتكارات تزيد من إنتاجية رأس المال واليد العاملة معاً، وتعزز القدرة التنافسية للإنتاج. وفي الوقت نفسه، ينبغي لواضعي السياسات إعداد سياسات سليمة وعادلة لإعادة توزيع الدخل من أجل تقليص الفجوة بين أصحاب رأس المال وأصحاب الدخل.

4

الحدّ من الجمود في قوانين العمل وأنظمته، والتمتّع بقوة عاملة أكثر مهارة وضمان بيئة أعمال أقوى وأكثر تنافسية لزيادة مرونة العمالة. وبالتالي، فإن إيجاد فرص عمل جماعية يتطلب تنقيح أنظمة العمل لتكون أكثر ملاءمة للعمال ذوي المهارات وخفض تكلفة العمالة. وعندما يكون القطاع الخاص حيوياً ونامياً تدعمه السياسات الحكومية، يمكن أن يعزز مرونة العمالة.

5

التركيز على تعليم أفضل جودة، وتعميق المهارات وإعادة تعميقها لا سيما بين شريحة المهارات المتوسطة. ويمكن أن يضيف ذلك رأس المال البشري إلى التكنولوجيا ويزيد من حصة دخل العمالة بالنسبة إلى حصص رأس المال، أو على الأقل، أن يقلص الفجوة بين رأس المال وحصص العمالة. فهذا الأمر سيوازن أيضاً فرص العمل بشكل أكثر تناسباً بين مستويات المهارات المختلفة.

6

وضع سياسات خاصة بقطاعات محددة تعالج أثر التكنولوجيا على استحداث فرص العمل، بحيث لا ينبغي تعميم أي سياسات بين جميع القطاعات. وبما أن الابتكار يزيد من نمو العمالة في قطاعات البناء، والصناعات التحويلية، والنقل، والبيع بالجملة والتجزئة، ينبغي النهوض بالسياسات التي تحفز الابتكار في هذه القطاعات. ومع ذلك، ينبغي على صناع السياسات حماية العمالة في قطاعي العقارات والفنادق والمطاعم في ضوء الابتكارات الجديدة.

7

ضمان أن يؤدي قطاع البناء دوراً رئيساً في إيجاد فرص العمل، وأن يمثل مدخلاً مثمراً للمصالحة خلال مرحلة إعادة الإعمار بعد انتهاء الصراع، ولا سيما في بلدان مثل العراق واليمن. ويتطلب هذا الأمر حلقات متواصلة من الاستقرار السياسي. وفي الوقت نفسه، فإن النهوض ببنية الحوكمة الاقتصادية والمؤسسية سيعزز البنية التحتية للقطاع الخاص بما في ذلك الاحتياجات المالية.